

حقوقيون ومجالس محلية لـ«السياسة» :

لابد من محاكمتهم..!

بداية يقول وكيل محافظة الضالع لحسن صالح مصحح: - على الرغم من الاجراءات الديمقراطية والنهج التعددي الذي تعيشه بلادنا إلا أنه بكل أسف هناك من يحاول جاهداً تعكير هذا النهج بحجج ودعوات كاذبة مضللة ما أنزل الله بها من سلطان.. موضحاً أن أعمال القتل والتخريب والاعتداءات الجسيمة والتهمة بقتل المواطنين وتقليل فرص العمل التي كنا نسعى الى توفيرها للشباب والعاطلين.. لافتاً الى أن هذه الاعمال الاجرامية كشفت الوجوه القبيحة لهذه العناصر الخارجة على القانون والاحكام الشرعية، وطالب السلطة القضائية بسرعة البت في القضايا المنظورة امامها، بالإضافة الى محاكمة الجناة الفارين من وجه العدالة المتواجدين في العديد من الدول والذين يمولون مرتكبي تلك الاعمال.. وأكد لحسن أن السلطات المحلية في الضالع وبقية المحافظات قد تمكنت من القبض على العديد من المجرمين وبعدها التظهير المقيت وسخضوا للمحاكمة العادلة طبقاً للقانون، ولكن على الجهات العليا في الدولة التخطاط مع الدول التي يتواجد فيها دعاة التمزيق والانفصال وتسليمهم امثال المدعو البيض والعتاس والحكمي وغيرهم بحسب الاتفاقيات الامنية الموقعة بين بلادنا وتلك الدول ليكفوا عبرة لغيرهم.

نوايا خبيثة

واضاف: اعمال الفوضى والشغب كلفت الدولة مليارات الريالات سواء في مواجهتها او في دفع التعويضات للمتضررين ناهيك عن عزوف المستثمرين عن القيام بأي استثمارات تنموية لدينا، الامر الذي انعكس سلباً على حياة المواطن وتقليل فرص العمل التي كنا نسعى الى توفيرها للشباب والعاطلين.. لافتاً الى أن هذه الاعمال الاجرامية كشفت الوجوه القبيحة لهذه العناصر الخارجة على القانون والاحكام الشرعية، وطالب السلطة القضائية بسرعة البت في القضايا المنظورة امامها، بالإضافة الى محاكمة الجناة الفارين من وجه العدالة المتواجدين في العديد من الدول والذين يمولون مرتكبي تلك الاعمال.. وأكد لحسن أن السلطات المحلية في الضالع وبقية المحافظات قد تمكنت من القبض على العديد من المجرمين وبعدها التظهير المقيت وسخضوا للمحاكمة العادلة طبقاً للقانون، ولكن على الجهات العليا في الدولة التخطاط مع الدول التي يتواجد فيها دعاة التمزيق والانفصال وتسليمهم امثال المدعو البيض والعتاس والحكمي وغيرهم بحسب الاتفاقيات الامنية الموقعة بين بلادنا وتلك الدول ليكفوا عبرة لغيرهم.

سيتمادون أكثر

إلى ذلك طالب العقيد حمزة هيثم حسن - مدير أمن مديرية ردفان - بضرورة محاكمة العناصر التي قامت بقطع الطريق العام وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وقتل الإبرياء من مواطنين وجنود كما حدث في مديرية الملاح قبل نحو شهر عندما أقدمت ميليشيات انفصالية على قتل ضابطين وجندي وغيرها من الجرائم في النقاط الأمنية ووسط المدينة، وقال هيثم: إذا لم تتخذ إجراءات رادعة ضد هؤلاء فيستمدون أكثر.. وأضاف: تلك الاعمال الاجرامية شكلت اهم عائق امام استتباب الأمن في ردفان، ولذلك لابد من القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة مهما كانت الدعوات والاسباب التي يتذرعون بها لتغطية جرائمهم.

جرائم جسيمة

ويؤثره يقول نقيب المحامين في محافظة لحج عادل المسعودي:

- الانسان مسؤول مسؤولية كاملة ومباشرة امام القانون عن كل الاعمال والاقوال التي تصدر عنه تجاه الغير، واي جرم او مخالفة او استخدام السلاح بالفعال او التهديد للمواطنين وتعريض حياتهم للخطر سواء بالاذى الجسماني او القتل او قطع الطريق العام والاضراب بالاموال والممتلكات العامة والخاصة تعد جرائم في نظر القانون ومن يرتكبها يجب ان يخضع للمساءلة القانونية ويكون القضاء هو الحكم في تبرئته او إدانته، وازدادت حدة هذه الجرائم في العقود العديدة لاذن جرمية ترتكب خاصة وان القضاء في بلادنا مستقل ولا سلطان عليه.

وعن الاعمال التي يقوم بها المجرمون كقطع الطريق العام او اذهاق الارواح ونهب الممتلكات، يرى المسعودي انها من الجرائم الجسيمة التي لابد ان يخضع مرتكبوها

□ الأعمال الاجرامية الخارجة على القانون التي يرتكبها دعاة التمزيق والتخريب تشكل تهديداً حقيقياً على الأمن والاستقرار والسكينة العامة والسلم الاجتماعي.. الأمر الذي استدعى الجهات المعنية اتخاذ الاجراءات القانونية حيال مرتكبي تلك الاعمال وسرعة تقديمهم الى العدالة.. ليناؤوا جزاءهم الرادع، وحول أهمية اللجوء الى القضاء وردع المقتربين لاعمال مجرمة قانوناً أجريتنا هذا الاستطلاع والذي أكد فيه عدد من المسؤولين في السلطة المحلية على ضرورة تقديم تلك العناصر للمحاكمة ليناؤوا جزاءهم العادل كوسيلة وحيدة لحفظ الأمن والاستقرار.. فيما اعتبر عدد من المحامين ذلك اجراء قانونياً ضرورياً ملحاً باعتبار القضاء هو المعنى بالفصل في الجرائم ومعاقبة مرتكبيها أو تبرئتهم..

استطلاع: عارف الشرجي



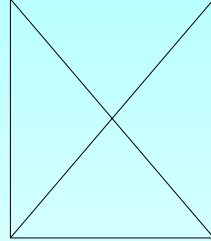
الماس

الماس:

ما يحدث أعمال
حرابة وليس
لها علاقة
بالحقوق

لحسن:

لابد من
محاكمة الفارين
والمطالبة بهم
عبر الانترنت



لحسن

المسعودي:

رفع السلاح
في وجهه
الدولة جريمة



مسعود

مسعود:

قطع الطرق
على المواطنين
أعمال مجرمة

حيدره: تفعيل سلطة القضاء سيساعد على تثبيت الأمن

بالتقادم أو العفو العام لأنها أعمال إجرامية وليست قضايا سياسية.

جرائم حرابة

من جانبه يقول المحامي مشعل الماس - مسؤول دائرة الحقوق والحريات العامة في نقابة المحامين لحج: - الاعمال التي يقوم بها اشخاص باسم المطالب الحقوقية كقطع الطريق العام أو قتل الإبرياء أو اشارة الفتن والدعوة

للمحاكمة، ليناؤوا عقابهم العادل المنصوص عليه في القانون.. مشيراً الى أن النشاور مع هذه العناصر سوف يشجع الآخرين على القيام بذلك وسيعتبرونها أعمالاً غير مجرمة، اما إذا تم محاكمة الجناة فإن صدور الأحكام ضدهم ستكون عقاباً رادعاً يرتكبوها أولاً وللعامة ثانياً «الردع العام والردع الخاص».

ويرى المسعودي أن كثيراً من الاعمال التي ارتكبتها دعاة الانفصال كالقتل ونهب الاموال الخاصة والعامة لا تسقط

للانفصال تعد جرائم جسيمة ونحن ندينها ولا نقرها تحت اية ذريعة.. لافتاً الى أن الحصول على الحقوق ليس بقطع الطريق أو بإشغال الحرائق أو الدعوة للمنطقة، وإنما عبر السلطة القضائية والطرق المشروعة وفقاً للقانون.. مؤكداً أن الافعال التي يقوم بها دعاة الانفصال وقاطعو الطريق في ردفان والضالع وغيرها تحت غطاء المطالب السياسية والحقوقية، تُعتبر من جرائم الحرابة وليس لها اية علاقة بالقضايا السياسية وقضايا الرأي العام كما يريد هؤلاء أن يصوروها للناس، بل هي أعمال غير قانونية ومجرمة لأنها تمس الثوابت الوطنية والأمن والاستقرار والسكينة العامة، بل ويسعى مرتكبوها للإضرار بالوطن والمواطن على حد سواء.

خيانة عظمى

وأخيراً يقول المستشار القانوني محمد سيف مسعود: الاعمال التخريبية وقطع الطريق العام وإشغال الحرائق وازهاق النفوس وقتلها من الجرائم الجسيمة التي تُخضع مرتكبيها والمخرض عليها للمحاكمة وفقاً للقانون رقم «١٢» لعام ١٩٩٨م بشأن مكافحة الجرائم والقتل الذي كان واضحاً في تجريم هذه الاعمال.. لافتاً الى أن ما يقوم به دعاة الانفصال يعد من الجرائم الجسيمة التي تصل عقوبتها للادام.

اما الجرائم المتعلقة بامن الدولة كالتخريب على الانفصال أو الدعوة اليه.. ومحاولة قلب نظام الحكم وإلغاء الدستور وتعطيله، فهذه اعمال مجرمة وقد نص القانون رقم «١٢» لعام ١٩٩٤م في المادتين «١٣١، ١٣٢» على تجريمها صراحة وكذلك لابد ان يخضع كل من قام بمثل هذه الاعمال للمحاكمة العلنية كجانب عقابي وتعزيري لردع عن تسول له نفسه القيام بمثلها.

مؤكداً أن أعمال السلب والنهب والاستيلاء على اموال الدولة واثارة العصاة المسلحة لدى الناس ضد الدولة هي ضمن الاعمال التي يقوم بها دعاة التمزيق وسواء في الحيلين أو الضالع أو غيرها من المناطق الأخرى، وتندرج ضمن أعمال الحرابة وقضايا أمن الدولة، ولابد ان يخضع مرتكبوها للمحاكمة.

وقال مسعود: من المؤسف أن نرى المدعو البيض أو العتاس يظهر على شاشات التلفزة يعلن الانفصال ويدعو اليه صراحة في الوقت الذي لا يتخذ ضده اي اجراء من قبل الدولة.. متسائلاً: لماذا لا يقوم النائب العام بطلب هؤلاء الأشخاص عبر المباحث الجنائية الدولية «الانتربول» ومحاكمتهم كمتطوعين يمتنعون عن الانقلاب على الدستور والوحدة واثارة الفوضى في البلد.. لافتاً الى أن القانون اجاز للنائب العام تقديم هؤلاء للمحاكمة كفارين من وجه العدالة.

مشيراً الى أن الجرائم التي ارتكبها البيض والعتاس وشركاؤهما لا تسقط بالتقادم ولا ينطبق عليها قرار العفو العام لأن قرار العفو صدر قبل صدور الحكم ضدهم بالإضافة الى أن جرائم القتل حق شخصي لأولياء الدم حتى في ظل العفو العام الذي يحق لرئيس الجمهورية اعلان عنه بموجب الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها.

وطالب المستشار القانوني محمد سيف مسعود مجلس النواب بإعادة الاعتبار للدستور الذي يقوم بعض أعضائه بالانقلاب عليه وعلى الدولة والثوابت الوطنية.. مشيراً بهذا الخصوص الى ضرورة اسقاط الحصانة عن المدعو الشنفره والخبيجي وغيرهما من أعضاء المجلس الذين يشنون الحرب على الوحدة ويدعون للانفصال صراحة، لأن السكوت عن مثل هؤلاء يعد ضعفاً غير مبرر للدولة وقد يفتح الباب لشرعة مثل هذه الاعمال التي تعد من أعمال الخيانة العظمى وحكمها الادام.

أكاديميون يكشفون الأسباب

فضائيات مأجورة وإعلام للبيع

الوطني الذي رأيناه وعشناه في أكثر من مشكلة واجهتها بلادنا.

أبواق هدامة

□ الى ذلك يرى الدكتور خالد باوزير عميد كلية الآداب جامعة حضرموت أن لكل قناة فضائية سياستها الخاصة بها والتي تأتي انعكاساً طبيعياً لتوجه القائمين عليها وقال: لا نستغرب أن يكون هناك قنوات فضائية تتحامل على الأوضاع السياسية في بلادنا بانتقاداتها اللاذعة والهدامة، وبالتالي لا يستطيع أن يكون هناك دول معينة لا ترغب أن يكون لليمن نهج سياسي وديمقراطي واسع أو تريد تصفية حسابات مغلوبة، ويضاف: يصدر ربح من ذلك فاليمين تعاملت وستعامل الحركات المشبوهة على بلادنا ووجدتنا تحت غطاء حرية الرأي والتعبير.

وطالب باوزير الحكومة أن تتبنى سياسة الصراحة مع القائمين على تلك القنوات بحيث لا تكون بوقاً معادياً لليمن ووحدته وسلمه الاجتماعي.

وقال: كنا نتعشم من تلك القنوات أن تكون عامل دعم ومساندة لتجاوز التحديات كواجب قومي عربي ولكن للأسف هذا المنحى يجعلنا ننفخ حائرنا لاتخاذ مثل هذه السياسة الإعلامية التي تفرق الجهود في التكامل العربي المنشود.

حرية هدم وتخريب

□ من جهته يرى الدكتور عبدالله محمد لكل كلية الآداب - حضرموت أن بعض القنوات العربية، للأسف، لا تحترق الدقة فيما تنقله بل نجدها تبحث عن كل ما يوسع الهوة بين المتحاورين في بعض الحلقات التي تبثها وتصرف كهدايا نجعلنا نتساءل لماذا يلجأون الى مثل هذا الأمر الذي يترتب عليه توسيع دائرة المشاكل بدلاً من السعي في تحسيب نقاط الاختلاف بين الأشقاء.

وقال: يتوجب على مثل هذه القنوات أن تلتزم القضايا الجمهورية للدول تحت سقف واحد اسمه القضايا العربية المشتركة، أما أن تعتمد ضرب المشروع العربي في الوحدة فهذا يجعل من حرية التعبير معول هدم وسرطاناً يتخرق في جسد الأمة تحت غطاء حرية الرأي.

□ يتفقون على تعامل سلبي تبديه بعض القنوات الفضائية العربية تجاه بلادنا.. وهو تعامل ينقصه الكثير من الدقة والموضوعية والحيادية، كما جاء في أحاديثهم للصحيفة.. وتتطابق وجهات نظرهم في اعتبار السياسة الاعلامية لهذه القنوات تخدم أطرافاً تحمل عدائية تجاه المشروع الوحدوي اليمني مثلما هي عدائيتها للمشروع التكاملوي الوحدوي العربي المنشود.. الى التفاصيل:

أ.د. الجور:

تضخيم وتهويل.. وخدمة
أطراف معادية

د. ناصر:

أبواق تخدم مشاريع تأمرية
د. باوزير:

تصفية حسابات سياسية تحت
غطاء حرية التعبير

د. لعكل:

معول هدم يتعمد التآمر على كل
مشروع عربي ناجح



تخدم اجندة تريد الشر لليمن وتعلم خطورة هذا التوجه على اليمن ووحدته، وهل القائمون على تلك القنوات يجهلون ذلك المغزى من وراء نث

المؤامرات الداخلية والخارجية في إطار الاصطفاف

□ بداية يقول أ.د.عبدالله الحور رئيس قسم الاعلام - كلية التربية جامعة عدن: لقد استطلاع الاعلام العربي خلال الفترة الاخيرة ان يتجاوز الكثير من المعوقات ومحضورات النشر في ظل الديمقراطية وحرية الرأي الذي تعيشه المنطقة العربية والعالم.. ولكن هناك بعض القنوات الفضائية لأسف الشديد لاتنوخى الدقة والموضوعية في نقل الاخبار والاحداث وتسمي للبحث عما يشير المتلقي ويجعله مشدوداً اليها والبعض الآخر من تلك القنوات لا يستقي المعلومات من مصادرها او يحاول نقل اخبار احادية المصدر بما يخدم مصلحة طرف دون آخر، وهذا في تصوري لا يندرج ضمن اخلاقيات العمل الاعلامي الذي يفترض ان يبحث عن الحقيقة دون سواها.. فمثل هذه الفضائيات تحرض على البحث عن المشكلات وتعمل على تاجيحها وتوسع نطاقها، ويؤكد ان هذا حاصل في بعض الفضائيات عندما تنقل الاخبار عن اليمن حيث تضخم الامور وتتبنى وجهة نظر بعض الاطراف التي عرفت بعدائيتها للوحدة اليمنية، وكان ينبغي على القائمين على هذه الفضائيات ان يراعوا المصالح العربية المشتركة لان المصلحة القومية كل لا ينجزا.

وطالب الحور بميثاق شرف للاعلام بشكل عام بحيث لا تصبح مثل تلك القنوات اداة طبخة ووسيلة لضرب النضامن والاحلام العربية.

مخططات عدائية

□ من جانبه يقول الدكتور فضل ناصر مكوغ استاذ الألب والنقد في كليتي التربية بزنجان وعدن:

- لا استبعد ان ما تناقله بعض الفضائيات العربية يندرج تحت مخططات عدائية لبلادنا تحت ذريعة حرية التعبير والرأي حيث تعمد تلك القنوات على تضخيم الاحداث ونقلها بهدف تازيم الامور بشكل غير مبرر وغير منطقي خلافاً للواقع الذي تعيشه والذي يؤكد ان اليمن بخير وسنظل بخير وهذا قد لا يروق للبعض، فبمعتمدون لاثارة الفتن وتوسيع الهوة بين افراد المجتمع اليمني الواحد لتلبية لرغبات مريضة لتسعي لاشاعة الكراهية والشطرية بين ابناء الشعب. وأضاف متسائلاً: لماذا نشاهد تلك القنوات وهي